الأمم المتحدة

S/2009/569



مجلس الأمن

Distr.: General
4 November 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

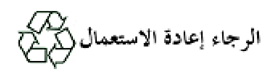
أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إليّ من خافيير سولانا، الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي (انظر المرفق)، والتي يحيل بها التقرير المتعلق بأنشطة عملية أتلانتا البحرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال والذي يغطي الفترة من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون

الأمين العام

061109 061109 09-59331 (A)



مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي

وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، أرفق طيه التقرير المتعلق بأنشطة عملية أتلانتا البحرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال. ويغطي التقرير الفترة من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

تقرير أعده الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي عن أنشطة عملية أتلانتا البحرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢ – ويطلب قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) إلى الدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال أن تبلغ مجلس الأمن بما أُحرز من تقدم في الإجراءات المتخذة في إطار ممارسة السلطة المسندة بموجب الفقرة ١٠ من ذلك القرار.

ثانيا – قيادة العملية البحرية للاتحاد الأوروبي

٣ – خلال فترة التسعة أشهر التي يشملها التقرير، أثبتت العملية البحرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال (عملية أتلانتا للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي) قدرتها على اتخاذ إجراءات فعالة ضد القرصنة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نجحت أصول القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في إحباط ما يربو على ١٥ هجوما فقد وصلت بسلام جميع الشحنات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تحظى بحماية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي؛ وبما يعادل أكثر من ٥٠ سفينة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأسهمت عملية أتلانتا أيضا في حماية سفن أخرى من بين السفن المعرضة للخطر التي تبحر في خليج عدن والمحيط الهندي.

٤ – وما فتئ التنسيق مع الأوساط البحرية يضطلع بدور هام في تعزيز تدابير الحماية الذاتية وأفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة. وقد وفر تطوير الصفحة البابية الإلكترونية الخاصة بمركز الأمن البحري (القرن الأفريقي) التابع لعملية أتلانتا داخل مقر عمليات الاتحاد الأوروبي وصلة بينية مبتكرة وقوية للاتصال بأوساط النقل البحري التجاري الدولية. وإضافة إلى مركز الأمن البحري، أنشئ مرفق مستقل تحت اسم ميركوري (Mercury)، ويتيح للقوات البحرية العسكرية الاتصال بصورة آنية، مما له أهميته البالغة عندما تقترب سفينة مشبوهة من سفينة تجارية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت أطر وترتيبات تعاونية لتمكين عملية

أتلانتا من التعاون بفعالية مع غيرها من القوات والأصول البحرية المنتشرة قبالة سواحل الصومال فضلا عن البلدان الإقليمية المشاركة في التصدي للقرصنة.

٥ - وقد أسهم هذا النهج الشامل والتعاوني إلى حد كبير في إحباط هجمات القرصنة في خليج عدن. وأسرت عملية أتلانتا عدداً كبيراً (٦٨) من القراصنة المشتبه فيهم ونقلتهم إلى السلطات الكينية بغرض محاكمتهم لاحقا. وتشكل فعالية الإجراءات القضائية التي تفضي إلى إنفاذ أحكام بالسجن لاحقا حجر الأساس للأثر الرادع للعملية. ونحن بصدد توسيع نطاق هذا التعاون القانوني مع جمهورية سيشيل.

٦ - ومن شأن الطفرة الحادثة في أعمال القرصنة التي تقع على مسافات تزداد بعدا عن سواحل شرق أفريقيا أن تضاعف من أهمية التعاون عن كثب مع جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في مكافحة القرصنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى القوة البحرية للاتحاد الأوروبي إلى نشر القوات بصورة استباقية في المناطق التي قدّرت بأنها تنطوي على مخاطر عاليةٍ من بين المناطق المتضررة من القرصنة التي تبلغ مساحتها ١,٤ مليون ميل بحري مربع، إضافة إلى تنسيق الجهود المبذولة في خليج عدن.

٧ - وفي هذا الصدد، يشارك كل من الاتحاد الأوروبي والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بفعالية في أعمال فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨).

ثالثا - الإطار القانوني

٨ - قدم في الآونة الأخيرة أحد الأفرقة العاملة التابعة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي يتناول بشكل خاص الجوانب القانونية لعمليات مكافحة القرصنة، اقتراحاً يتعلق بإنشاء صندوق استئماني دولي بغرض المساعدة على تحمل المصروفات المرتبطة بمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم. وقد وافق فريق الاتصال على اختصاصات الصندوق الاستئماني في جلسته العامة المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وطلب إلى الأمين العام أن يباشر العملية بما يفضي إلى تنفيذ تلك الاختصاصات في أقرب فرصة.

٩ - وفيما يتعلق بالمعاملة القضائية للقراصنة المشتبه فيهم الذين أسرتهم السفن الحربية التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، يمثل اتفاق النقل الذي أبرم في شكل رسائل متبادلة بين الاتحاد الأوروبي وكينيا في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ أداة قوية لكفالة الاستمرارية اللازمة بين الأعمال العسكرية وما يليها من محاكمات. وبغية تقاسم العبء مع دول أخرى، يسعى

الاتحاد الأوروبي حاليا إلى إبرام اتفاق مشابه مع سيشيل، كما أجرى اتصالات بدول أخرى في المنطقة لهذا الغرض.

١٠ - وتدعم المفوضية الأوروبية ماليا بناء القدرات القضائية فيما يتصل بمحاكمة المشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة وما يتعلق بذلك من معاملة في كينيا. وعقب توقيع عقد في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ بين المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شرع المكتب المذكور فورا في تنفيذ البرنامج الذي وضع بصورة مشتركة، والذي سيستمر على مدى فترة تصل إلى ١٨ شهرا. وعلى نفس المنوال، امتد نطاق الدعم المالي المقدم من المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لغرض إجراء المحاكمات الخاصة بالمشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة ومعاملتهم ليشمل سيشيل رهنا باستكمال اتفاق النقل بين الاتحاد الأوروبي وسيشيل.

١١ - وكان إسهام عملية أتلانتا في التصدي للقرصنة واضحا للعيان من خلال إنجازاتها على مدى التسعة أشهر الماضية، وينبغي تجديد ولايتها رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على أساس أن يتم تمديد الولاية الممنوحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨).

رابعا - الأسباب الجذرية للقرصنة

١٢ - يرجح أن تظل القرصنة تشكل تهديدا خطيرا إلى أن يُحرز تقدم جدي في مجال استعادة القانون والأمن في البر. والاتحاد الأوروبي، شأنه في ذلك شأن شركائه، يقر بأن الأسباب الجذرية للقرصنة لا يمكن معالجتها إلا برّا وتشكل التعهدات التي قطعت في مؤتمر بروكسل المعني بالأمن في الصومال في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ خطوة واعدة صوب إنشاء قوة أمنية وطنية صومالية تتسم بالكفاءة وقوة صومالية للشرطة المدنية. ويواصل الاتحاد الأوروبي إلى جانب أطراف أخرى معنية في مكتب الاتصال بحث السبل التي يمكنه من خلالها المساعدة على مكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة.

خامسا - آفاق المستقبل

١٣ - لقد وجهت إليكم رسالة في شهر حزيران/يونيه الماضي أبرزت فيها ستة مجالات للأنشطة لغرض تعزيز المساعدة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية في الصومال ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي هذا الصدد، كان من بواعث تشجيعنا قراركم القاضي باتخاذ الأمم المتحدة نهجا استباقياً في مجال مساعدة الدول الأعضاء على كفالة محاكمة الأشخاص المحتجزين أثناء العمليات البحرية المناهضة للقرصنة قبالة سواحل الصومال. كما نواصل النظر بفعالية في الإجراءات الإضافية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتخذها لمعالجة الأسباب

الجذرية للقرصنة في البر. ومن المؤكد أن تنمية القدرات البحرية الإقليمية هي المدخل إلى إحراز تقدم مستدام. وسيلزم تحقيق ذلك في ظل المراعاة الواجبة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتفق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لا سيما من قبل بلدان منطقة القرن الأفريقي.
